أهمية التعليم

الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم

مقدمة : مدخل عام عن أهمية التعليم :

يكتسب التعليم أهمية بالغة في حياة المجتمعات والدول باعتباره السبيل الوحيد لإحداث التطور الحضاري والاقتصادي والثقافي والاجتماعي ، فهو من ناحية يمثل أحد أهم مجالات التنمية البشرية وأبرز أهدافها وهو من ناحية ثانية يمثل استثماراً في رأس المال البشري والذي يعد أهم وأرقى أنواع الاستثمار على الإطلاق ، إذ أن الإنسان في المحصلة النهائية هو الثروة الحقيقية للأمم وأن التطور الحضاري للمجتمعات لا يقاس فقط بحجم الإنجاز المادي والثراء النقدي و إنما وهو الأهم بما أحرزه من إنجاز علمي وإنتاج معرفي وما أحدثه التعليم من تطور في بناء القدرات البشرية والمهارات الإنسانية والقدرات الذهنية والإبداعية .

من ناحية أخرى أصبح التعليم مورداً استراتيجياً للمجتمعات الحديثة والذي يمد المجتمع بكافة احتياجاته من الكوادر العلمية المتخصصة بحيث غدى التعليم طاقة إنتاجية متنوعة وثروة متجددة ودائمة يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة وتعزيز النمو الاقتصادي والتي من شأنها تحسين جودة الحياة الإنسانية فقد أوضحت الدراسات العلمية أن ٣٤% من النمو الاقتصادي يعزى إلى المعارف العلمية الجديدة وان ١٦% من النمو ناتج عن الاستثمار في رأس المال الإنسان من خلال التعليم ، أي أن ٥٠% من النمو الاقتصادي يرجع إلى التعليم بمفهومة الشامل .

وقد شهد التعليم العالي خلال العقود الثلاثة الماضية في اليمن نمواً مطرداً وتوسعاً ملحوظاً على نحو وصل عدد التحقيق في التعليم الأساسي حوالي في ٤ مليون طالب وطالبة وفي التعليم الثانوي وصل عدد الملتحقين إلى ٢٢٦ ألف طالب وطالبة وفي التعليم المهني والتقني بلغ عدد الملتحقين أكثر من ١٢ الف طالب وطالبة أما التعليم الجامعي فقد وصل عدد الجامعات إلى ١٦ جامعة منها سبع جامعات حكومية تحتضن أكثر من ٨٤ كلية وتستوعب أكثر من ١٨٥ ألف طالب وطالبة ، فيما بلغت الجامعات الخاصة تسع جامعات وتستوعب حوالي ١٦ ألف طالب وطالبة .

على أن التعليم بصورة عامة يواجه قيوداً تحد من كفاءته وتضعف من جودة مخرجاته وإمكانية تطوره ولعل أبرز تلك القيود عن محدودية البنية الأساسية المتصلة بالمنشآت التعليمية والمعملية والتجهيزات التقنية والرأسمالية .. وغيرها من مستلزمات ومتطلبات العملية التعليمية غير أن أكبر القيود وأشدها تأثيراً على مسيرة التعليم العالي هي محدودية مصادر التمويل وانخفاض كفاءة تخصيصها على مكونات ومفردات العملية التعليمية الأمر الذي يعيق إمكانية تطوير التعليم العالي وتحسين جودة مخرجاته والارتقاء بمؤشرات أدائه .

هذه الورقة تحاول تحليل وتقييم الوضع الراهن للتعليم من زاوية الموارد المالية المتاحة من خلال بناء مجموعة من المؤشرات عن حجم وأنواع ومستويات ذلك لتمويل وكيفية تخصيصة ، فضلاً عن مؤشرات الإنفاق على التعليم وتحديد التكلفة السنوية للطالب سواء في مرحلة التعليم العام أو التعليم الفني أو في إطار التعليم العالي .

١- الوضع الراهن لتمويل التعليم :

أتجه تمويل التعليم نحو التزايد سنة بعد أخرى حيث تزايد خلال الفترة (٢٠٠٢م/٢٠٠٥م) من ١٢٢٩٠٧ مليون إلى ١٧٧١٢٥مليون ريال وبنسبة زيادة بلغت ١٤٤% ، ويفسر هذا التزايد المتنامي مجموعة من الأسباب والعوامل والتي من أبرزها اتساع خارطة التعليم ومؤسساته جغرافياً وأفقياً ورأسيا حيث شهد التعليم نمواً مطرداً ، سواء في عدد الملتحقين أو في المنشآت والمؤسسات التعليمية فقد وصل عدد الملتحقين في التعليم الأساسي والثانوي إلى أكثر من أربعة مليون طالب وطالبة يتوزعون في حوالي ١٣.٥٥٨ منشأة تعليمية وفي جانب التعليم العالي وصل عدد الجامعات الحكومية إلى سبع جامعات والتي بلغ عدد الملتحقين فيها حوالي ٢٠٠ألف طالب وطالبة في العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٣م

من جانب آخر تتوزع الموارد المالية على التعليم بأنواعه الثلاثة (التعليم العام ، التعليم الفني ، التعليم العالي) على النحو الموضح بالجدول الآتي :

جدول (١) الأهمية النسبية للموارد المالية حسب نوع التعليم للفترة (٢٠٠٢- ٢٠٠٥ م) (مليار ريال)

نوع التعليم	٢٠٠٢ *	الأهمية النسبية	٢٠٠٣ *	الأهمية النسبية	٢٠٠٤ **	الأهمية النسبية	٢٠٠٥ **	الأهمية النسبية
التعليم العام	100,747	%٨٢	106,562	%٨٠	126,677	%٧٧.٩	136,883	%٧٧.٣
التعليم الفني	2,862	%٢.٣	4,247	%٣.٢	6,669	%٤.١	8,053	%٤.٦
التعليم العالي	19,471	%١٥.٨	22,459	%١٦.٩	29,708	%١٨.٣	32,012	%١٨.١
الإجمـالي	122,907	%١٠٠	133,284	%١٠٠	162,714	%١٠٠	177,125	%١٠٠

المصدر : مجلدات الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٥م

* أرقام فعلية

* أرقام تقديرية من الموازنة

وبناء على بيانات الجدول السابق فأن التعليم العام (الأساسي والثانوي) يستحوذ على حوالي ٨٠% من الموارد المالية المخصصة لقطاع التعليم ، إلا أن الأهمية النسبية له اتجهت نحو التراجع الملحوظ لصالح التعليم الفني والتعليم العالي فقد انخفضت من ٨٢% في عام ٢٠٠٢م إلى حوالي ٧٧.٣% في عام ٢٠٠٥م أي أن التعليم العام فقد حوالي ٥ نقاط مئوية من الموارد المالية التي كانت تخصص له في الموازنات .

على أن الأهمية النسبية للتعليم الفني أخذت تتزايد بصورة تدريجية فبرغم ضالة الموارد المالية الموجهة لقطاع التعليم الفني والتي بلغت في عام ٢٠٠٢م حوالي ٢.٨٦٢ مليون ريال وتمثل نسبة ٢.٣% إلا أنها ظلت تتزايد إلى أن بلغت في عام ٢٠٠٥م نسبة ٤.٦% وهو مؤشر لتزايد الاهتمام بالتعليم الفني والذي جاء عقب إنشاء وزارة التعليم الفني في عام ٢٠٠١م .

وينطبق ذات الأمر على التعليم العالي ، فعلى الرغم من أن الموارد المالية المخصصة لقطاع التعليم العالي بلغت في عام ٢٠٠٢م حوالي ١٩.٤٧١مليون ريال وتمثل نسبة ١٥.٨% إلا أنها اتجهت صوب التزايد التدريجي في السنوات التالية وخاصة عقب إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى أن وصلت في عام ٢٠٠٥م إلى ٣٠.٠١٢ مليون ريال وتمثل نسبة ١٨.١% من إجمالي الموارد المالية المخصصة لقطاع التعليم .

٢- مؤشرات تطور حجم التمويل لقطاع التعليم :

وبناء على ما سبق فأنه يمكن بناء مجموعة من المؤشرات الكمية لقياس تطور حجم التمويل لقطاع التعليم .

٢-١ . نسبة تمويل قطاع التعليم إلى الموازنة العامة :

شهد قطاع التعليم اهتماماً كبيراً خلال مسيرة التنمية الاقتصادية في الثلاثين سنة الماضية انطلاقا من قاعدة أن التعليم هو أساس التطور والنهوض لأي مجتمع من المجتمعات ، ولعل أحد

أبرز المؤشرات الكمية على التطور والنمو الذي شهده قطاع التعليم هو حجم المخصصات المالية سنوياً من الموازنة العامة للدولة حيث ارتفعت الأهمية النسبية للموارد التي تتجه نحو قطاع التعليم من ١٩.٤% من إجمالي الموازنة العامة إلى ٢٣.٩% في عام ٢٠٠٤م ، والذي استهدف في الأساس إحداث نقلة نوعية لقطاع التعليم سواء من خلال التوسع في المنشآت التعليمية والتربوية أو تطوير وتحديث مناهج التعليم وإدارة العملية التعليمية ذاتها أو كذلك تعزيز القدرات التدريسية والمهنية للمدرسين .

وبالرغم من ذلك فأن التعليم بكل جوانبه ومفرداته وأنواعه لا يزال ينوء بكل جوانب الضعف والقصور سواء في إعداد المعلم وتأهيله وتدريبه أو في مناهج التعليم وبرامج التدريب أو في مخرجاته النهائية وضعف استجابتها لاحتياجات سوق العمل .

٢-٢ . نسبة تمويل التعليم العام إلى تمويل قطاع التعليم :

ولما كان التعليم الأساسي والثانوي يمثل القاعدة العريضة والواسعة لقطاع التعليم فأنه من الطبيعي أن يستحوذ على النسبة العظمى من مخصصات التعليم والتي بلغت في عام ٢٠٠٢م إلى حوالي ٨٢% من إجمالي الموارد المخصصة لقطاع التعليم ، وعلى الرغم من انخفاض الأهمية النسبية لنصيب التعليم العام من الموارد المالية والتي تراجعت إلى ٧٧.٣% بسبب التوسع الملحوظ في التعليم الفني والتعليم العالي في السنوات الأخيرة إلا أنه يظل يحتفظ بموقع الصدارة من إجمالي ما يحصل عليه من موارد مالية من الموازنة العامة ، ومع ذلك يظل ارتفاع نسبة التسرب من التعليم الأساسي والثانوي تحدي كبيراً يواجه قطاع التعليم العام .

٢-٣ . نسبة تمويل التعليم العالي إلى التمويل الكلي لقطاع التعليم

يحظى قطاع التعليم بأهمية خاصة في قائمة الأولويات التي يتم تخصيص الموارد المالية لها ، حيث بلغت الموارد المالية في موازنة ٢٠٠٥م مبلغ ١٧٧.١٢٥ مليون وتمثل نسبة ٢١.٢% من الموازنة العامة للدولة .

من جانب آخر يحتل التعليم العالي أهمية تفوق التعليم الفني والمهني باعتباره الرصيد الاستراتيجي الذي يمد المجتمع بكافة احتياجاته من الكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة تأهيلاً عالياً ، وقد انعكست هذه الأهمية من ناحية مؤسسية حيث تم استحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في عام ٢٠٠١م لتنهض بالتعليم العالي وتعمل على توجيه وتوزيع مخرجات التعليم الجامعي بما يتوائم واحتياجات التنمية في شتى المجالات العلمية والتطبيقية والإنسانية .

جدول (٢) مؤشرات تطور تمويل التعليم للفترة (٢٠٠٢- ٢٠٠٥ م) بملايين الريالات

البيان	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الموارد المالية المخصصة لقطاع التعليم	122,907	133,284	162,714	177,125
كنسبة من الموازنة العامة للدولة	ـــــ	١٩.٤	٢٣.٩	٢٣.٣
نسبة الموارد للتعليم العام إلى قطاع التعليم	٨٢	٨٠	٧٧.٩	٧٧.٣
نسبة التمويل العالي إلى قطاع التعليم	١٥.٨	١٦.٩	١٨.٣	١٨.١
نسبة التمويل الفني إلى قطاع التعليم	٢.٢	٣.١	٣.٨	٤.٦

المصدر مجلدات الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٥م + حسابات الباحث .

وبرغم أن إنشاء وزارة التعليم العالي قد جاء متأخراً نسبياً الأمر الذي ضاعف من حجم المهمة المناطة بها لاسيما في ظل الإختلالات التي تواجه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي سواء من

ناحية المخرجات النهائية أو من ناحية الأنماط المكررة للأقسام والتخصصات والكليات التي تتم بدون تخطيط ودراسة جدوى اقتصادية وتعليمية ... ورغم كل ذلك إلا أن الموارد المالية التي يتم تخصيصها إلى مجالات التعليم العالي أخذت تتزايد على نحو ملحوظ فقد زادت نسبة تمويل التعليم العالي من ١٥.٨% في عام ٢٠٠٢م إلى ١٨.٣% في عام ٢٠٠٤م وهو مؤشر أولي لتزايد الاهتمام بالتعليم العالي إلا أن النتيجة النهائية مرتبطة بكيفية استخدام هذه الموارد في تعزيز ورفع كفاءة التعليم العالي وتحسين مخرجاته وارتباط تلك المخرجات بحاجات سوق العمل ومتطلبات التنمية .

ومن نافلة القول أن الموارد المالية للتعليم العالي رغم محدوديتها إلا أن تخصيصها يتم بطريقة غير رشيدة وغير كفؤة بل قد يبدد في بعض الأحيان تبديداً لهذه الموارد النادرة في جوانب ليست هي الأكثر أهمية وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى بعض جوانب التوظيف غير الملائم لهذه الموارد منها ما يلي :

١- توجيه موارد لا بأس بها لإنشاء كليات وتخصصات علمية ليست نادرة ويتزايد الطلب الاجتماعي عليها فهناك ما يناظرها من أقسام وتخصصات وكليات في جامعات أخرى وخاصة في جامعة صنعاء وعدن وتعز وينطبق الأمر على التخصصات العلمية والإنسانية وعلى كليات الطب والهندسة والتجارة والزراعة والتربية .. وغيرها سواء بسواء .

٢- تخصيص بعض الموارد الخاصة بالتعليم العالي نحو مزيد من التوسع الأفقي في إنشاء الجامعات والكليات والإبتعاث الخارجي دون أن يرتبط ذلك التخصيص للموارد بسياسة عامة وواضحة تحكم إنشاء الجامعات والكليات ومسألة الإبتعاث الخارجي ، الأمر الذي أفضى إلى تزايد متطلبات التمويل لا لرفع كفاءة التعليم وتفعيل أداء المؤسسات الجامعية والاهتمام بجوانب تطوير المناهج التعليمية واستحداث تخصصات نادرة وإدخال معايير ضبط الجودة في التعليم العالي عموماً ، وإنما للوفاء بمتطلبات تسير الكليات والتخصصات التي تم استحداثها دون حاجة حقيقية لها .

٣- ضعف العلاقات الإرتباطية بين زيادة تمويل التعليم العالي والمخرجات النهائية له، والمتمثلة في خريجي الجامعات في مختلف الحقول والتخصصات العلمية ويجد تفسيره فيما ذكرنا سلفا من أن الزيادة السنوية في التمويل تتجه لتغطية نفقات التوسعات الحديثة في الأقسام والكليات التي فرضتها ضغوط المجتمع وقواه الاجتماعية والسياسية ولم تفرضها ضروريات الواقع ومستجدات الثورة المعرفية والتكنولوجية وتقنيات التعليم

٢ – ٤ نسبة التمويل للتعليم الفني إلى قطاع التعليم :

بناء على الجدول السابق فإن نسبة تمويل التعليم الفني إلى قطاع التعليم قد ارتفعت من ٢,٢% في عام ٢٠٠٢م ، إلى ٦,٤% في عام ٢٠٠٥م ، الأمر الذي يشير إلى تزايد الأهمية النسبية للتعليم الفني في السنوات الأخيرة وخاصة بعد أن تكونت وزارة تعني بشؤون التعليم الفني والمهني في اليمن وبالرغم من ذلك فلم تتجاوز الطاقة الاستيعابية للمعاهد الفنية والتقنية عن ١٢٤ ألف طالب وطالبة وتمثل نسبة ٧.١% من إجمالي الطلاب الملتحقين في التعليم الثانوي في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣م ، وهذا ما يجعل مخرجات التعليم الفني والمهني محدودة للغاية ولا تفي باحتياجات سوق العمل ، وفي هذا الشأن تشير بعض الدراسات العليمة إلى أن نسبة مخرجات التعليم الفني إلى التعليم العالي (الجامعات) تتراوح بين ٤-١ أي أن كل ٤ فنين يقابلهم خريج واحد من الجامعات ، غير هذا الواضع في اليمن مقلوب تماماً ،حيث بلغ وأن عدد خريجي الجامعات الحكومية في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١م 18,177طالباً وطالبة فيما بلغ خريجي المعاهد الفنية في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣م حوالي ٤٧٨ طالباً وطالبة ، أي أن كل خريج من التعليم الفني والتقني بقابلة ٣٨ خريجاً من التعليم الجامعي .

٢ – ٥ التوزيع الجغرافي للتمويل العالي :

يمكن تحليل وتقييم التمويل المتاح لمؤسسات التعليم الجامعي على أساس جغرافي، نظراً لما له من أهمية في معرفة خريطة توزيع الموارد المالية بين المحافظات ومناطق الجذب السكاني وعلاقة ذلك بالتطور الذي يحدثه التعليم العالي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبما من شأنه الحد من الهجرة الداخلية وإقامة تنمية متوازنة وشاملة ويمكن الاستعانة بالجدول الأتي :

جدول (٣) التوزيع الجغرافي لتمويل مؤسسات التعليم الجامعي للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥) المبالغ بملايين الريالات

الجامعة	٢٠٠١	%	٢٠٠٢	%	٢٠٠٣	%	٢٠٠٤	%	٢٠٠٥	%
جامعة صنعاء	4,394	٣٥.٣	5,091	٣٦	5,620	٣٤	6,376	٣٠	7,367	٣٠.٤
جامعة عدن	3,017	٢٤.٢	3,369	٢٣.٨	3,549	٢١.٥	4,982	٢٣.٣	5,004	٢٠.٧
جامعة تعز	1,246	١٠	1,381	٩.٨	1,865	١١.٣	2,250	١٠.٥	2.679	١١.١
جامعة حضرموت	1.215	٩.٨	1,193	٨.٤	1,625	٩.٥	2,203	١٠.٣	2,233	٩.٢
جامعة إب	٦٩٣	٩.٦	٦٩٠	٤.٩	٨٣٧	٥.١	1,341	٦.٣	1,586	٦.٥
جامعة الحديدة	1,022	٨.٢	1,167	٨.٣	1,212	٧.٣	1,843	٨.٦	2,127	٩.٢
جامعة ذمار	٨٧٤	٧	1,245	٨.٩	1,839	١١.١	2,402	١١.٢	3,137	١٣
الإجمالي	12,461	١٠٠	14,145	١٠٠	16,547	١٠٠	21,397	١٠٠	24,223	١٠٠

المصدر : مجلدات الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٥م

ولعل إمعان النظر في الجدول أعلاه يمكن الخروج بالملاحظات الآتية :

١- برغم أن جامعتي صنعاء وعدن تحصلان على ٥٩.٥% من الموارد المالية المخصصة لمؤسسات التعليم الجامعي في عام ٢٠٠١م وبنسبة ٣٥.٣% و ٢٤.٢ لكل منهما على الترتيب إلا أن الأهمية النسبية انخفضت في عام ٢٠٠٥م إلى ٥١.١ % من إجمالي المخصصات المالية المتاحة لكل منهما وبنسبة ٣٠.٤% و ٢٠.٧ % ويرجع السبب في ذلك إلى القيود المالية التي تضعها وزارة المالية أمام نمو وتطور التعليم العالي فضلاً عن ما تقوم بة وزارة المالية من إعادة تخصيص للموارد المالية في إطار مؤسسات التعليم الجامعي ذاتها على نحو تزيد المخصصات المالية للجامعات الناشئة التي بصدد استكمال بنيتها التحية والأكاديمية .

٢- اتجهت المخصصات المالية للجامعات الخمس الأخرى نحو الزيادة حيث زادت من ٣٩.٥% في عام ٢٠٠١م إلى ٤٨.٩% عام ٢٠٠٥م وبفارق ٨.٤ نقطة مئوية غير أن الزيادة في حد ذاتها غير كافية ، نظراً لما تتطلبه هذه الجامعات من استكمالات لبنيتها التحتية وتطوير تجهيزاتها الإدارية ومستلزماتها التعليمية وتأهيل فريقها الأكاديمي .

٣- مصادر تمويل التعليم :

٣-١ مصادر تمويل التعليم العام والفني

تشير البيانات المتاحة عن مصادر تمويل التعليم إلى وجود العام والفني إلى جودو أربعة مصادر تمويلية والتي تتفاوت من حيث أهميتها النسبية غير أنها تندرج في إطار المصادر الثانوية باستثناء التمويل الحكومي والذي يعتبر المصدر الرئيسي لتمويل التعليم على النحو الموضح في الجدول الأتي :

مصادر تمويل التعليم العام والفني في عام ٢٠٠٥م (القيمة بالمليون ريال)

التعليم العام (أساسي ، ثانوي)					التعليم الفني				
إيرادات ذاتية	قروض	منح	إيرادات حكومية	إجمالي	إيرادات ذاتية	قروض	منح	إيرادات حكومية	إجمالي
6,658	4,873	2,942	122,410	136,883	١١٣	1,781	638	5,520	8,052
%٤.٩	%٣.٦	%٢.١	%٨٩.٤	%١٠٠	%١.٤	٢٢.١%	%٧.٩	%٦٨.٩	%١٠٠

المصدر : مجلدات الموازنة العامة ٢٠٠٥م

وبناء على بيانات الجدول أعلاه يمثل التمويل الحكومي المصدر الرئيسي لتمويل التعليم الأساسي والثانوي حيث مثل ٨٩.٤% من إجمالي تمويل التعليم العام ، أما المصادر الخارجية لتمويل التعليم العام فقد بلغت ٣.٦% ، ٢.١% لكل من القروض والمنح على الترتيب ، وهي في واقع الأمر مصادر تمويل تتحملها الموازنة العامة للدولة ، وبالتالي هي مصادر تمويل حكومية ، وبناء على ذلك يصبح التمويل الحكومي حوالي ٩٥% ، فيما تمثل المصادر الذاتية حوالي ٤.٩% ، وهي عبارة عن الرسوم التي يدفعها الطلاب مقابل الكتب الدراسية وبعض المستلزمات التعليمية .

أما بالنسبة للتعليم الفني فبالرغم من أن التمويل الحكومي من الموازنة يمثل ٦٨.٩% ، إلا أن التمويل من المصادر الخارجية يمثل ٢٢.١% ، ٧.٩ لكل من القروض والمنح على الترتيب وكلاهما في المحصلة النهائية تمويل حكومي تتحمله الموازنة العامة للدولة ، وبالتالي يمثل التمويل الحكومي حوالي ٩٨.٦% من إجمالي التعليم الفني ، أما بالنسبة للتمويل الذاتي فيكاد يكون هامشياً ومعدوماً والذي لا يتجاوز رسوم رمزية ١.٤% .

٣-٢ مصادر تمويل التعليم العالي :

تتركز مصادر تمويل التعليم العالي في أربعة مصادر تمويلية تندرج في إطار المصادر الهامشية باستثناء التمويل الحكومي والذي يمثل المصدر الرئيسي على النحو الموضح في الجدول .

جدول (٤) مصادر تمويل التعليم العالي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥م) بملايين الريالات

البيان	٢٠٠١	%	٢٠٠٢	%	٢٠٠٣	%	٢٠٠٤	%	٢٠٠٥	%
التمويل الحكومي	12,793	٩٥.٤	18,725	٩٦.٢	21,303	٩٤.٩	27,173	٩١.٥	30,131	٩٤.١
التمويل الذاتي	٥٨٦	٤.٤	٤٧٧	٢.٤	٥٣٠	٢.٤	٨١٦	٢.٧	٧٩٧	٢.٥
التمويل من المخ	٣١	.2	٤٣	.2	١٧	٠.٠٨	٤٣٤	١.٥	١٤٦	٠.٥
التمويل من القروض الخارجية	-	-	٢٢٦	١.٢	٦٠٩	٢.٧	١.٢٨٥	٤.٣	٩٣٨	٢.٩
الإجمالي	13,410	١٠٠	19,471	١٠٠	22,459	١٠٠	29,708	١٠٠	32,012	١٠٠

المصدر : مجلدات الموازنة العامة لدولة ٢٠٠٤-٢٠٠٥م

٣-١-١ التمويل الحكومي :

يعتبر التمويل الحكومي المصدر الرئيسي لتمويل التعليم العالي سواء تعلق الأمر بالتعليم الجامعي أو دراسات الماجستير و الدكتوراه أو تمويل الإبتعاث الخارجي أو مختلف أنشطة وفعاليات التعليم العالي وقد شهد التمويل الحكومي للتعليم العالي نمواً مطرداً خلال الفترة الماضية حيث زاد من ١٢.٧٩٣ مليون ريال في عام ٢٠٠١م ويمثل ٩٥.٤% إلى ٣٠.١٣١ مليون ريال في عام ٢٠٠٥م ويمثل ٩٤.١ % من إجمالي التمويل المتاح لتعليم العالي أي أن التمويل الحكومي يمثل في المتوسط

حوالي ٩٥% من إجمالي مصادر التمويل خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥م)وهناك العديد من الاعتبارات المتعلقة بحجم التمويل الحكومي ومستواه ووضعه الراهن، أبرزها ما يلي :

١) تقوم فكرة التعليم العالي على أساس أنه يندرج في إطار الخدمات العامة التي تنهض بها الدولة وتقدمها بصورة شبه مجانية غير أن هذه النظرة لخدمة التعليم العالي سادت في مراحل وفترات من التطور الاقتصادي وخاصة في الخمسين سنة الماضية وباتت النظرة الحديثة تقوم على أساس إشراك المجتمع في توفير خدمة التعليم العالي بما في ذلك طالبي الخدمة التعليمية ذاتها كما أنه يمكن تقديمها بمعايير السوق كما هو الحال عبر مؤسسات التعليم العالي الأهلي وخاصة لأولئك الذين تتوفر لديهم المقدرة المالية .

٢) يواجه التمويل الحكومي للتعليم العالي قيوداً مالية تتعلق بمحدودية الموارد العامة للدولة والتي تحد من زيادة التمويل للتعليم العالي وبالتالي فأن التوسع الذي يشهده التعليم العالي حالياً ومستقبلاً يتطلب البحث عن مصادر أخرى مكملة ، إذ أن زيادة التمويل الحكومي في ظل محدودية الموارد العامة للدولة لا يكون بنفس مستوى التوسع في التعليم العالي ولا يمكن أن يفي بمتطلبات تطويره وتحديثه وإدخال مفاهيم الجودة لمكون رئيس لمخرجات التعليم العالي .

٣) سيظل التمويل الحكومي للتعليم العالي يواجه ضغوطاً كبيرة وقصوراً إشرافي الوفاء بمتطلبات التعليم العالي وذلك بسببين

الأول : محدودية الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني والتي ستظل كذلك على الأقل خلال السنوات العشر القادمة .

الثاني : يتمثل في التدفق الكبيرة على مؤسسات التعليم الجامعي خاصة في ظل معدل نمو سكاني مرتفع (٣.٥%) ونظرة المجتمع للتعليم العالي باعتباره أحد العناصر المعززة للمركز الاجتماعي للأسرة على خلاف التعليم الفني الذي لا يزال في نظر قطاع كبير في المجتمع سلعة من الدرجة الثانية .

٣-١-٢ التمويل الذاتي

يعتبر التمويل الذاتي الذي تحصل عليه مؤسسات التعليم الجامعي هامشياً وضئيلاً حيث ينحصر بين ٢.٤%-٤.٤% من إجمالي مصادر التمويل المتاحة خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥م) ويتركز التمويل الذاتي في رسوم الطلاب الذين يلتحقون بمؤسسات التعليم الجامعي كرسوم التسجيل والأنشطة الطلابية ورسوم الامتحانات ورسوم الحصول على وثائق التخرج ، وهي عبارة عن مبالغ رمزية يصل أقصاها إلى ٦٠٠٠ ريال كرسوم تسجيل في الكليات النظرية وحوالي ٨٠٠٠ ريال في الكليات العلمية .

الجدير بالذكر أن ثمة مورداً ذاتياً واعداً يتمثل في رسوم النظام الموازي الذي تم إدخاله في برامج الدراسات الجامعة في الثلاث السنوات الماضية والتي تبلغ حوالي ١٨٠٠ دولار سنوياً على الطالب في كلية الطب و ٩٠٠ دولار في كلية الهندسة وحوالي ٤٠ ألف ريال في الكليات النظرية غير انه مقتصر على بعض الكليات العلمية والنظرية التي لديها تخصصات علمية يتزايد الطلب عليها في سوق العمل كالطب والحاسوب والتجارة ، وليس هناك معلومات عن حجم المبالغ التي حصلت عليها بعض مؤسسات التعليم الجامعي نتيجة إدخال النظام الموازي الجديد .

٣-١-٣ التمويل من المنح

مثلت المنح الخارجية في إطار التمويل للتعليم العالي مورداً ثانوياً حيث بلغت أقصاها في عام ٢٠٠٤م حوالي ٤٣٤ مليون ريال وتمثل ١.٥% من إجمالي مصادر التمويل وبرغم ضآلة هذا

المصدر إلا أنه مصدر مؤقت ولا يعول عليه كثيراً في دعم جهود التطوير للتعليم العالي خاصة وأن المنح الخارجية تتجه في الغالب لدعم التعليم الأساسي والثانوي ، ومع ذلك فأن تنمية هذا المصدر من خلال تنشيط العلاقات الثقافية مع مؤسسات التعليم العالي في الدول المختلفة لهو جدير بالاعتبار والنظر .

٤-١-٣ التمويل من القروض الخارجية

تشكل القروض الخارجية مصدراً تمويلياً ثانوياً وذات طبيعة مؤقتة وقد بلغت إجمالي القروض الخارجية للتعليم العالي خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠٠٥م) مبلغ ٣٠٥٨ مليون ريال وتتصف القروض الخارجية بأنها لا تأخذ مساراً ثانياً بل تشهد تغيرات بالزيادة أو النقص الأمر الذي يصعب التنبؤ بحجمها في المستقبل كما يصعب الاعتماد عليها كمصدر من مصادر تمويل التعليم العالي لأسباب تتعلق بكون القروض الميسرة التي تقدمها مؤسسات التمويل الدولية (البنك والصندوق) توجه عادة نحو تمويل التعليم الأساسي والثانوي أو تقتصر على تمويل بعض التجهيزات الرأسمالية كالمعدات أو بناء القدرات الذاتية لمؤسسات التعليم العالي .

٤- القيود التمويلية على التعليم :

يمكن الإشارة إلى أن التعليم بصورة عامة يواجه ثلاثة قيود تمويلية تحد من الموارد المالية التي يمكن أن توجه نحو تطوير التعليم وهي :

١- محدودية الموارد التمويلية من الخزينة العامة للدولة : إذ ان هنالك ضغطاً كبيراً على الموارد العامة للدولة في ظل نمو النفقات العامة للدولة بنسبة أكبر من نمو الإيرادات العامة نظراً لاعتماد الموازنة على قاعدة موارد محدودة تتمثل في عائدات النفط والضرائب والرسوم الجمركية بصورة رئيسية وبالتالي فأن الصفة الغالبة للموازنة العامة للدولة أنها تواجه بصورة متكررة عجزاً مالياً يعكس محدودية الموارد المتاحة في ظل تعاظم الاحتياجات المختلفة لمؤسسات الدولة وجهازها الإداري وقد ظل هذا العجز ملازماً للموازنة العامة خلال الثلاثة العقود الماضية ، كما تشير التوقعات إلى أن العجز سيتزايد في السنوات القادمة بسبب انخفاض العوائد النفطية الأمر الذي يحد من نمو وزيادة التمويل من الموازنة العامة الذي يمكن أن يوجه نحو التعليم العالي .

٢- محدودية التمويل الخارجي : كما يواجه التمويل في مجال التعليم ضعف ومحدودية التمويل الخارجي سواء في شكل منح أو قروض ويعود ذلك إلى الطبيعة الخاصة للتمويل الخارجي الذي يخضع لتقلبات يصعب السيطرة عليها كما أنه في نهاية الأمر مورداً ثانوياً ومؤقتاً يرتبط بشروط محدودة .

ضعف مشاركة القطاع الخاص ، لا يزال إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم غائباً أو يكاد يكون معدوماً باستثناء بعض الحالات الفردية المؤقتة كمساهمة بعض رجال الأعمال في تمويل بعض المدارس او الاشتراك في مساهمة بعض مؤسسات التعليم الجامعي.

٥- مؤشرات الإنفاق على التعليم

٥-١ الإنفاق على التعليم العام (الأساسي والثانوي)

شهد الإنفاق على التعليم العام نمواً مطرداً خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠٥م) ، حيث زاد الإنفاق من ١٠٠.٧٤٧ مليون ريال في عام ٢٠٠٢م ، إلى 136,883مليون ريال في عام ٢٠٠٥م ، وبمعدل سنوي متوسط بلغ ٨.٧٥% ، وترجع أسباب الزيادة في الإنفاق على التعليم العام إلى أن التعليم بصورة عامة والتعليم العام بوجه أخص أولوية في قائمة اهتمامات الدولة وبرامج التنمية البشرية ، فضلاً عن تزايد أعداد الملتحقين سنوياً بقطار التعليم ، الأمر الذي من شأنه زيادة الإنفاق

على التعليم لاستيعاب الزيادات المتتالية في الملتحقين سواء في شكل بناء منشآت تعليمية جديدة او نفقات متعلقة بالأجور والمرتبات للمدرسين الجدد أو إجراء عمليات الصيانة والترميم ... وغيرها .

جدول تطور الإنفاق على التعليم العام والتعليم الفني خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٥م

القطاع / السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
التعليم العام	100,747	106,562	126,677	136,883
التعليم الفني	2,862	4,247	6,669	8,053

المصدر : مجلدات الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٥م

٥-١-١ النفقات الجارية :

تستحوذ النفقات الجارية في التعليم العام في عام ٢٠٠٥م على ٨٥% من إجمالي نفقات التعليم العام ، وهو مؤشر له بعض الدلالات منها تضخم الجهاز التعليمي بالمدرسين والتربوين الأمر الذي من شأنه زيادة الأجور والمرتبات لاسيما وأن ثمة اختلالات كبيرة يواجهها التعليم بصورة عامة منها وجود نسبة من التربوين والمدرسين ضمن الطاقم التدريسي لا يمارسون العمل التدريسي وهم في الوقت نفسه يتمتعون بكافة الحقوق المالية والمزايا التي يحصل عليها المدرسون الذين يزالون بصورة فعلية مهنة العمل التدريسي والتربوي .

من جانب آخر ، وبالرغم من زيادة النفقات الجارية سنوياً إلا أن معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي لا يزال متدنياً ولا يتجاوز ٦٤.٨% ، ٣٧.٩% على الترتيب ، وفي المقابل ارتفاع نسبة التسرب منهما إلى ٣٥.٢% ، ٦٢.١% ، ونتيجة لذلك بلغ عدد المتسربين من العملية التعليمية حوالي (٢٠٦٦) ألف طالب وطالبة من التعليم الأساسي (٨٧٩) ألف طالب وطالبة من التعليم الثانوي .

٥-١-٢ النفقات الاستثمارية :

تشكل النفقات الاستثمارية في التعليم الأساسي والثانوي عام ٢٠٠٥م حوالي ١٩.٩٩٢مليون ريال وتمثل نسبة ١٤.٥% من إجمالي نفقات التعليم العام ،وعلى الرغم من زيادة الإنفاق الاستثماري قياساً بالسنوات الماضية إلا أنها لا تزال نسبة متدنية لاسيما في ظل تدهور صلاحية كثير من المنشآت التعليمية فضلاً عن محدودية المتاح من المنشآت التعليمية ذات الجاهزية الكاملة وخاصة في التعليم الثانوي في المناطق الريفية .

ومن نافلة القول أن ثمة جهات تتولى تمويل بناء المنشآت التعليمية بجانب وزارة التربية والتعليم كجهة مسئولة بالدرجة الأولى كالصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق الأشغال العامة ومشاركة المجالس المحلية .

جدول ( ) النفقات الجارية والاستثمارية للتعليم الأساسي والثانوي
على مستوى السلطة المركزية والسلطة المجلية

البيان	نفقات جارية			نفقات استثمارية		
	مركزي	محلي	إجمالي	مركزي	محلي	إجمالي
النفقات بالمليون ريال	12,117	104,774	116,565	11,565	8,427	19,992
النسبة	%١٠.٤	%٨٩.٦	%١٠٠	%٥٧.٨	%٤٢.٢	%١٠٠

المصدر: مجلدات الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٥م

٥ – ٢ الإنفاق على التعليم الفني والمهني

رغم الاهتمام المبكر بالتعليم الفني والمهني والذي تواكب مع الاهتمام بالتعليم بصورة عامة غير أنه لم يشهد تطوراً متسارعاً في طاقته الاستيعابية ومنشآته التعليمية والتدريبية وفي عدد الملتحقين به لأسباب تتعلق بالنظرة الاجتماعية للتعليم المهني والفني في بادئ الأمر وعدم تخطيط التعليم على أسس علمية سليمة تكفل توجيه العملية التعليمية ومخرجاتها بما يتناسب واحتياجات التنمية وقطاعات الاقتصاد المختلفة بما في ذلك التعليم الفني والمهني ، غير ان السنوات الثلاثة الماضية شهد التعليم الفني فيها ، اهتماماً بلغ ذروته وذلك بتشكيل وزارة خاصة بالتعليم الفني والمهني ونتيجة لذلك شهد الإنفاق على التعليم الفني معدلات نمو متصاعدة ، حيث بلغ معدل النمو السنوي المتوسط ٤٥.٣% خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠٥)م .

من جانب آخر بلغت النفقات الجارية ٣٢.٤% من إجمالي النفقات المخصصة للتعليم الفني النفقات الاستثمارية ٦٧.٦% ، على النحو الموضح بالجدول

الإنفاق على التعليم الفني والتقني في عام ٢٠٠٥م

البيان	النفقات جارية			النفقات الاستثمارية			إجمالي والمحلية	السلطة	المركزية
	مركزية	محلية	إجمالي	مركزية	محلية	إجمالي	نفقات جارية	نفقات استثمارية	إجمالي عام
النفقات بالمليون ريال	٨٢٧	1,785	2,612	5,217	٢٢٣	5,440	2,612	5,440	8,052
النسبة	%٣١.٧	%٦٨.٣	%١٠٠	%٩٥.٩	%٤.١	%١٠٠	٣٢.٤	٦٧.٦	%١٠٠

المصدر : مجلدات الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٥م

ويرجع السبب في زيادة نسبة النفقات الاستثمارية إلى طبيعة التعليم الفني ذاته ، والذي يتطلب تجهيزات رأسمالية عالية سواء في شكل آلات ومعدات أو معامل ومواد مستخدمة في العملية التعليمية .

٥ – ٣ التكلفة الجارية للطالب في التعليم العام والتعليم الفني

تمثل التكلفة الجارية للطالب مقدار الإنفاق السنوي من الموازنة العامة على الطالب باستبعاد النفقات الرأسمالية والتي تتمثل في إجمالي النفقات الجارية كنفقات الأجور والمرتبات للمدرسين والإنفاق على المستلزمات التعليمية ونفقات الصيانة والنفقات التشغيلية ... وغيرها .

وبحسب بيانات الجدول أدناه بلغت التكلفة السنوية للطالب في مرحلة التعليم العام (الأساسي والثانوي) حوالي 27,831 ريال سنوياً ، بينما بلغت التكلفة السنوية للطالب في التعليم الفني والمهني مبلغ 210,645 ريال ، وتمثل أكثر من سبعة أضعاف تكلفة الطالب في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي .

جدول التكلفة الجارية للطالب في مرحلتي التعليم العام والتعليم الفني بالأسعار الجارية (بالريال)

في عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ م .

التعليم العام (الأساسي ، والثانوي)			التعليم الفني		
الإنفاق على التعليم (مليون)	عدد الطلاب (ألف)	تكلفة الطالب (ريال)	الإنفاق على التعليم	عدد الطلاب (ألف)	تكلفة الطالب (ريال)

		(مليون)			
210,645	124	2,612	27,831	4.182	116,891

المصدر : مجلدات الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٥م + حسابات الباحث

ويرجع السبب في ارتفاع تكلفة الطالب بالتعليم الفني إلى أنه يرتبط باستخدام مواد ومستلزمات تدريبية فضلاً عن النفقات التي تتعلق باحتياجات وزارة التعليم الفني.

٥ ــ ٤ مؤشرات الإنفاق على التعليم العالي

نظراً لأهمية التعليم العالي باعتباره المورد الاستراتيجي الذي يمد المجتمع بكافة احتياجاته من التخصصات العلمية فأن من الأهمية بمكان تناول الإنفاق على التعليم العالي بمزيد من التفصيل وذلك على النحو الآتي :

٥ ــ ٤ ــ ١ النفقات الجارية

شهدت النفقات الجارية على التعليم العالي نمواً مطرداً خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥) حيث زادت من ٩.٧٢٨ مليون ريال في عام ٢٠٠١م وتمثل نسبة ٧٣.١% من إجمالي نفقات التعليم العالي إلى ٢٢.٩٥٦ مليون ريال في عام ٢٠٠٥م وتمثل نسبة ٧١.٧% وبالتالي استحوذت النفقات الجارية على حوالي ٧٦% في المتوسط من إجمالي النفقات خلال الفترة السابقة على النحو الموضح في الجدول (٥) وهذا الوضع الذي آلت إليه النفقات الجارية للتعليم العالي يعكس جملة من الدلالات منها :

١) ارتفاع نصيب النفقات الجارية على التعليم العالي على النحو الموضح سلفاً يترتب عليه بالضرورة انخفاض حجم النفقات الاستثمارية وبالتالي تواضع قدرات مؤسسات التعليم الجامعي والعالي على التوسع في المباني والقاعات الدراسية والمعامل والمكتبات وجوانب التطور الأكاديمي الأخرى ، فضلاً عن فتح تخصصات علمية جديدة وهو ما يفضي في نهاية الأمر إلى تدني مستوى الأداء وانخفاض جودة الخدمة التعليمية وتراجع دور مؤسسات التعليم العالي عن مواكبة متطلبات التنمية .

جدول (٥) مؤشرات الإنفاق على التعليم العالي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥) بملايين الريالات

البيان	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
النفقات الجارية للتعليم العالي	9,728	16,141	17,971	21,375	22,956
% من إجمالي نفقات التعليم العالي	%٧٣.١	%٨٢.٩	%٨٠.١	%٧١.٩	%٧١.٧
نفقات الابتعاث الخارجي	1,445	5,893	6,165	6,808	7,214
% من النفقات الجارية	%١٤.٩	%٣٦.٥	%٣٤.٣	%٣١.٩	%٣١.٤
نفقات الأجور والمرتبات	5,877	6,506	8,509	10,361	11,347
% من النفقات الجارية	%٦٠.٤	%٤٠.٣	%٤٧.٣	%٤٨.٥	%٤٩.٤
النفقات الرأسمالية	3,591	3,330	4,488	8,333	9,056
% من إجمالي نفقات التعليم العالي	%٢٦.٩	%١٧.١	%١٩.٩	%٢٨.١	%٢٨.١
نفقات المؤتمرات الخارجية	٣٥٢	٤١٧	٥٦٣	٦٩٣	٦٦٩
% من النفقات الجارية	%٣.٦	%٥.٦	%٣.١	%٣.٢	%٢.٩

نسبة نفقات الابتعاث من وزارة التعليم العالي إلى نفقاتها الجارية	ـــــ	٩٢.٢	٩١.٨	٨٨.٨	٨٨.٩

المصدر : مجلدات الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٥م .

٢) تتركز النفقات الجارية للتعليم العالي في نفقات الأجور والمرتبات ونفقات الابتعاث الخارجي والتي تمثل حوالي ٨٠% من إجمالي النفقات الجارية ففيما بلغت فاتورة الأجور والمرتبات حوالي ٥٠% في المتوسط بلغت تكاليف تمويل المنح الخارجية (الابتعاث الخارجي) حوالي ٣٠% في المتوسط وبالتالي فأننا بصدد اختلال في هيكل النفقات الجارية ، والذي يترتب عليه انخفاض الإنفاق على جوانب الصيانة ونفقات التشغيل ، فضلاً عن انخفاض الإنفاق على مكونات العملية الأكاديمية وخاصة تطوير المكتبات وإدخال أنظمة الحاسوب وتقنيات الإنترنت وتنشيط حركة البحث والتأليف والترجمة والفعاليات العلمية والمشاركة في المؤتمرات الخارجية فضلاً عن إقامة مؤتمرات داخلية .

الجدير بالذكر أن مؤسسات التعليم العالي لا توفر مخصصات كافية لتمويل المؤتمرات العلمية الداخلية والأبحاث العلمية الجادة في إطار نفقاتها الجارية كما لا تسعى إلى تنمية مصادر تمويلية بديلة سواء ذاتية أو عبر جمعيات رجال الأعمال والقطاع الخاص بصورة عامة وبالتالي فأن مؤسسات التعليم العالي تشهد حالة من الركود الأكاديمي والجمود العلمي والتراجع النسبي في رسالتها التعليمية والمجتمعية ، كما أن واقع الحال للتعليم العالي ومؤشراته لا يشيران إلى تنامي حركة علمية وأكاديمية حية وفاعلة إذ يشهد الوسط الأكاديمي حالة من الانكفاء في إطار أسوار الجامعات كما برزت خلال بضع سنين مضت ظاهرة أكاديمية غير إيجابية تتمثل في ضعف الأداء وربما ضعف الانتماء إلى حد ما العمل الأكاديمي ذاته وتراجع أداء عضو هيئة التدريس على نحو واضح في المؤسسة التعليمية التي ينتمي إليها في ظل البحث عن فرص أخرى لتحسين الدخل سواء من خلال التدريس في الجامعات الخاصة أو السعي نحو ..... المواقع الإدارية في الجهاز الإداري للدولة أو القطاع الخاص وكلا الأمرين يمكن أن يكونا مقبولين أو جائزين شريطة عدم الإخلال بمستوى الأداء التدريسي أو التفريط في المهام والأعباء الأكاديمية المحددة قانونياً ، بل سيتحول الأمر إلى ظاهرة إيجابية إذا أخذنا في الاعتبار أنة إسهام من مؤسسات التعليم العالي في رفع مستوى أداء الجهاز الإداري ومؤسسات المجتمع المختلفة

٥ ــ ٤ ــ ٢ نفقات البحث العلمي والتطوير الأكاديمي

تشير المعلومات المتاحة إلى أن الإنفاق على البحث العلمي والتطوير الأكاديمي يتركز بصورة رئيسية في المشاركة الخارجية لا يتجاوز ٣% من إجمالي النفقات الجارية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥م) وهي نسبة متدنية لا تسمح لمؤسسات التعليم من المشاركة الفاعلة والحضور العملي مع المؤسسات العلمية المناظرة عربيا ودولياً كما لا تمكن أعضاء هيئة التدريس من الاحتكاك العلمي وتبادل الخبرات في ميدان البحث العلمي والتطوير الأكاديمي .

٥ ــ ٤ ــ ٣ نفقات الإبتعاث الخارجي

شكلت نفقات الإبتعاث الخارجي حوالي ٣٠% من إجمالي موازنة التعليم العالي الجارية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥م) ووصل عدد الموفدين في الخارج في عام ٢٠٠٣م للدراسة الجامعية والدراسات العليا (ماجستير و دكتوراه) إلى حوالي ٧٢٤١ مبعوثاً في مختلف التخصصات العلمية وقد بلغ عدد الموفدين لدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) حوالي ٣٥٥٩ موفداً و يمثلون حوالي ٤٩% من إجمالي عدد الموفدين فيما بلغ الموفدين للدراسات الجامعية حوالي ٣٦٨٢ موفداً .

والحق أن سياسة التنوع في الإبتعاث على مستوى التخصصات العلمية أو الدول الموفد إليها الطلاب فضلاً من كثافة الإبتعاث ذاته لهو أمر جدير بالإشادة، إذ يمثل علامة فارقة في مسيرة التعليم العالي والذي من شأنه إثراء ونقل تجارب وخبرات علمية وأكاديمية لدول مختلفة ومتباينة في نماذج وتجارب التطوير العلمي والأكاديمي ... وبالرغم من ذلك فإن ثمة ملاحظات تقويمية لسياسة الإبتعاث يمكن تلخيصها في الأتي :

١- أن معظم التخصصات العلمية التي يبعث الطلاب الموفدين للتخصص فيها خاصة التخصصات العلمية الجامعية أصبحت اليوم متوفرة في الجامعات الحكومية والخاصة ولم يعد هناك مبرر إلى إبتعاث هذه الأعداد الكثيفة إلى الخارج وبالتالي فإن سياسة ترشيد الإبتعاث وقصرة على التخصصات العلمية النادرة في المرحلة القادمة تبدو هي الأولى بالأتباع في المرحلة القادمة كما ينطبق الأمر إلى حد ما على الإبتعاث للدراسات العليا لاسيما وأن عدد أعضاء هيئة التدريس الذين حصلوا على دراسة الأستاذية بلغ ١٢١ أستاذا في جامعة صنعاء و٣١ في جامعة عدن ، وكما بلغ عدد الأساتذة المشاركين ٢٠٢ ، ١٣٥ أستاذاً في الجامعتين على الترتيب .

٢- لا تستند سياسة الإبتعاث على الأقل من ناحية عملية إلى أسس واضحة ومعايير محددة والتي على ضوئها تتحدد التخصصات العلمية النادرة والمطلوبة والتي يتم بموجبها الإبتعاث بل أن حالة العشوائية والارتجالية وعدم التخطيط هي السائدة إلى حد كبير خاصة وأن الجهات المسئولة عن الإبتعاث قد وصلت إلى ٢٦ جهة فضلاً عن أن أكثر من ٢٠% من الموفدين في تخصصات ليست نادرة ويوجد لها تخصص مناظر في الجامعات الوطنية في الداخل .

٥ – ٤ –٤ النفقات الاستثمارية والرأس مالية :

بالرغم من تزايد النفقات الاستثمارية بصورة منتظمة خلال السنوات الماضية ، حيث زادت من ٣٥٩١ مليون ريال في عام ٢٠٠١م إلى ٩٠٥٦ مليون ريال في عام ٢٠٠٥م وتمثل حوالي ٢٤% من إجمالي نفقات التعليم العالي في المتوسط خلال السنوات الخمس الماضية ، إلا أنها لا تتناسب مع ما يشهده التعليم العالي من توسع أفقي ، كما لا تفي بمتطلبات إدخال المفاهيم الحديثة في التعليم العالي كمفاهيم ضبط الجودة وتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس .. ومع ذلك يمكن الإشارة إلى الأمرين الآتيين :

الأول : أن الزيادة في النفقات الاستثمارية هي في الغالب مرتبطة بإنشاء جامعات جديدة أو فروع لكليات قائمة أو توسعات محدودة في المباني والتجهيزات .

الثاني : أن الزيادة الملحوظة في النفقات الاستثمارية لا تعني بالضرورة استيعاب كل تلك المخصصات للجوانب الاستثمارية نظراً لما يكتنف الإخراج عن المخصصات من معوقات وتأخير وإجراءات إدارية ومركزية طويلة لدى جهات الصرف .

وفي هذا الشأن أوضحت دراسة أجريت على خمس جامعات ان حوالي ٥٠% من مخصصات النفقات الاستثمارية يتم استيعابها فقط فيما تظل النسبة الباقية ٥٠% في وزارة المالية في شكل وفورات مالية سنوية .

٥ – ٣ التكلفة الجارية للوحدة (للطالب) في مؤسسات التعليم العالي :

يمكن استخدام مقياس التكلفة – العائد لدراسة الجدوى الاقتصادية للتعليم العالي وإجراء المقارنات المختلفة على نحو يتم اختيار أفضل البدائل المتاحة ذات المردود الاقتصادي الأعلى والمرتبط بالضرورة بتكلفة جارية أدنى .

وتوخياً للدقة في التقدير وضماناً لسريان نفس الظروف والمعطيات العامة فقد تم حساب التكلفة الجارية السنوية للطالب في مؤسسات التعليم الجامعي الحكومية فقط لعام ٢٠٠٣م مستبعدين حساب التكلفة الجارية للطالب الموفد إلى الخارج نظراً لاختلاف التكاليف وتباين الظروف في كل دولة يتم الإيفاد إليها وبناء على ذلك يوضح الجدول (٦) التكلفة الجارية السنوية للطالب والتي بلغت على

مستوى الجامعات حوالي ٧٤.٢٣٩ ريال في السنة أي ما يساوي (٤٠٠) دولار سنوياً وهي تكلفة منخفضة إلى حد ما إذا أخذنا في الاعتبار المقارنات الدولية والتي تصل إلى ٢٠٠٠دولار سنوياً وبصرف النظر من ذلك فأن ثمة ملاحظتين جديرتا بالتأمل والنظر كشف عنهما التحليل هما :

جدول (٦) التكلفة الجارية السنوية بالريال للطالب في الجامعات الحكومية لعام ٢٠٠٣م

البيان	جامعة صنعاء	جامعة عدن	جامعة الحديدة	جامعة تعز	جامعة إب	جامعة حضرموت	جامعة ذمار	
التكلفة الجارية للطالب في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢م	56,322	160,751	62,434	55,810	65,612	186,923	68,092	74,239
عدد الطلاب / عضو هيئة التدريس	٥٣	١٣	٨٣	٧١	٤٨	١٦	٥٨	٤٩

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٣م مجلدات الموازنة العامة ٢٠٠٥ حسابات الباحث

١) تباين واضح في التكلفة الجارية للطالب من جامعة إلى أخرى رغم تشابه الظروف إلى حد ما ففيما تراوحت بين ٥٥.٨١١ ريال و ٦٨.٠٩٢ ريال في كل من جامعة صنعاء والحديدة وتعز وإب وذمار ، أي لم تكن درجة الانحراف أو التباين بينهما كبيراً رغم حداثة بعضها ، بينما بلغت التكلفة الجارية للطالب أعلاها في كل من جامعة عدن وجامعة حضرموت حيث بلغت ١٦٠.٧٥١ ريال ، ١٨٦.٩٢٣ ريالاً على الترتيب .

٢) يعود السبب الرئيسي للاختلاف والتباين الكبيرين في التكلفة ليس إلى عامل الزمن من حيث حداثة النشأة أو قدمها وإنما يعود إلى عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعة وعدد الطلاب الملتحقين بها ، حيث بلغ عدد الطلاب / عضو هيئة التدريس أدناها في كل من جامعة عدن وحضرموت إلى (١٣ ، ١٦) طالب / عضو هيئة تدريس ، بينما تراوحت في الجامعات الأخرى في المدى الطبيعي (٤٨-٨٣) طالب / عضو هيئة تدريس وهو مؤشر له دلالته من حيث تحديد الحجم الأمثل لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة إذ تتجه بعض الجامعات إلى سياسة قبول أو تأهيل لأعضاء هيئة التدريس الخاصة بها بما يفوق احتياجاتها الحقيقية تحت تأثير ضغوط المجتمع المختلفة التي تمارس على الجامعات ومجالسها العلمية والأكاديمية كما يفتح هذا الأمر تساؤلاً مهماً عن دور الجهات ذات العلاقة برسم استراتيجية التعليم العالي .

قائمة المراجع :

١- جون فيرها عن ، مسودة مشروع استراتيجية تطوير التعليم العالي في الجمهورية اليمنية ترجمة عبد الرحمن عبد الله عبد ربه ، مشروع تطوير التعليم العالي -صنعاء

٢- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية اغسطس٢٠٠٤م

٣- وزارة المالية ، مجلدات الموازنة العامة للدولة ، أعداد مختلفة .

٤- محمد الحاوري ، مؤشرات أولية عن نظام التعليم في اليمن (التعليم العام) بحث غير منشور .

٥- بدر سعيد الأغبري ، إصلاح التعليم وتطويره في اليمن،الطبعة الأولى ٢٠٠٣/٢٠٠٤م صنعاء .

٦- Republic of Yemen , Higher Education Rationalizaton Study

٧- World Banie, Palestinian Higher Education Financing Strategy Auguot2002

٨- الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٣م

المصدر /http://www.scepye.org